المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

كلمة

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

في

الجمعيّة الدوليّة للمجالس الاقتصادية والاجتماعيّة والمؤسسات المماثلة

حول

طبيعة وأسباب وآثار الهجرة في البلدان المضيفة المختلفة من العبور والمنشأ.

بوخارست 16-17 حزيران 2016

سيدي الرئيس

سيداتي وسادتي،

أيّها الزملاء والأصدقاء،

انطلاقا من عاطفةٍ كبيرة وبتضامن كبير، أجد نفسي اليوم في بوخارست ملتقى الحضارات والديمقراطية والحوار، هنا، في مقرّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في رومانيا، مَعْلَمٌ تاريخي للمجتمع المدني في دول شرق أوروبا ومن أهمّ الداعين إلى التقارب بين مختلف أعضاء المجتمع المدني في بلدان أوروبا الشرقية والغربية. وأنا اليوم أرحّب بمبادرة رئيسها والاعضاء بالتعاون مع جمعية المجالس الاقتصادية والاجتماعية في العالم - (AICESIS)لعقد مؤتمر دولي يتناول موضوعًا حسّاسًا للغاية حول الحرب والنفي والهجرة القسرية. إنّكم بهذا توطّدون الثقة من خلال تضامن المجتمع المدني وتطلعه نحو مستقبل أفضل، نحو السلم الاجتماعي ودوره في ذلك أمر بالغ في الأهمية.

أيها السيدات والسادة،

نعيش اليوم أوقَاتًا صعبةً وعصيبة: من مشاكل ومهاجرين ومعاناتهم والصعوبات التي تواجهها الدولة المضيفة. وأنا جدا" على يقين جيد بهذا الوضع نظرًا إلى ما يعيشه لبنان.

بادئ ذي بدء، أودّ وضعَ الإطار العام لمساهمة ممكنة من قبل المهاجرين في أوروبا؛ والممارسات الجيّدة في عالم الضيافة والاستقبال وعلى أهمية التدريب المهني في ظاهرة الاندماج في المجتمع.

1 - تواجه المنطقة حاليًا إحدى أكبر التحديات في تاريخها منذ الحرب العالمية الثانية مع نزوح الفارين من حرب الإبادة في بلدانهم، وقد أصبح عددهم في تزايد. ومن المناطق الستة عشر التي تعيش الحروب والاضطرابات في العالم، ثمانية منها تتواجد في المنطقة الأورو-متوسطية، التي تعاني وللأسف من العواقب المدمّرة والمؤلمة.

وأصبح مصدر الهجرة الرئيسي سوريا، حيث غادرها 7.5 مليون لاجئ.فقد تجاوزت باكستان (4.5 ملايين لاجئ) وليبيا، والعراق والصومال والسودان.

وحتى الشهر الماضي بلغت الهجرة السورية إلى أوروبا 900،000 شخص. و1.8 مليون يعيشون في تركيا، و1.7 مليون شخص في لبنان، و700،000 في الأردن، و250،000 في العراق ، و130،000في مصر، و 1.2 مليون في الدول العربية الأخرى. ومع عدد سكّان يبلغ 22 مليون نسمة، يُقدَّر أنَّ نصف الشعب لا يزال يعيش في سوريا.

2 – وكانت مأساة الهجرة سببًا في تشكيل تحرّكات مختلفة، من حيث الاستقبال الكامل وتقاسم سبل العيش والموارد، إلى إغلاق الحدود، ووضع الأسلاك الشائكة واستخدام القوّة لصد المهاجمين.

3 - وهذا الأمر يفسح المجال لاعتبارين، اعتبار سقف الامكانات والوسائل المتاحة.

ماذا يمكن أن يتحمل البلد ؟ فقد وجد لبنان الذي يبلغ عدد سكانه 4 ملايين نسمه مضطرًا لاستقبال 1.7 مليون لاجئ سوري، بالإضافة إلى 500،000 لاجئ من الفلسطينيين الذين لا يزالون في المخيمات، وعدد من العراقيين الذين أرادوا اللجوء إلى لبنان أي اكثر من 40% من عدد السكان.

وفقا للبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية قبل دخول اللاجئين السوريين كان معدل البطالة في لبنان 10.30٪ في عام 2011 وتطورت بشكل تدريجي لتصل إلى 30٪. اذ من اصل 1500000 من المواطنين السوريين الموجودين في لبنان هناك 600،000 الف عامل سوري يشكلون يد عاملة تزاحم اليد العاملة اللبنانية عامل سوري .

ماليا" بين عامي 2011 و 2013 حيث التكلفة في لبنان بسبب الأزمة السورية، كانت 4.7 مليار دولار اما اليوم فتبلغما بين 10 و 15 مليار $ دولار. على المؤسسات الدولية المساهمة بحد اقوى بالمساعدات وبطريقة ملموسة اكثر.

مع العلم، لقد تمّ استقبال أكثر من 300،000 تلميذ من السوريين اللاجئي ن في المدارس الحكومية اللبنانية أي أكثر من عدد التلامذة اللبنانيين.
وقد أصبح حوالى 1.75 مليون لبناني يعيشون تحت خط الفقر (أي أقل من 4 $ في اليوم الواحد) وفق أحدث التقديرات الصادرة عن الادارة المركزية للإحصاء.

أمّا بالنسبة إلى قدرة لبنان، فلم يتلقّى هذا الأخير منذ العام 2011 أي مساعدة باستثناء المساعدات الرمزية المباشرة للاجئين، أو المرتبطة بهم بشكل مباشر، منها ال 100 مليون دولار أميركي في العام 2015 المخصص للتعليم . وينفق لبنان المليارات سنويًا للحفاظ على أماكن تواجد اللاجئين. ويشمل هذا الإنفاق دخول اللاجئي ن إلى المدارس العامّة والرعاية الصحيّة في المستشفيات نفسها، واستخدام المساحات التي أُعدّت لاستيعاب اللاجئين، بالإضافة إلى المساعدة من القطاعين العام والخاص من أجل البقاء. صحيح أن بعض البرامج تعمل بشكل مباشر تجاه اللاجئي ن، مثل برنامج الأغذية العالمي PAMوبرنامج الغذاء العالمي، إلاّ أنّ ميزانياتها تتضاءل لتصبح هزيلة، بحيث أصبحت في نهاية المطاف 15 دولارًا للشخص الواحد شهريًا.

وبالتالي، لا يمكن للبنان أن يستمر بتحمّل وفود اللاجئين الذين يشكّلون أكثر من 35٪ من سكانه، ونحن نتوقع أن تقوم الامم المتحدة والقوات الدولية بمشاركة أكبر من قَبْلْ أن يتأزّم الوضع هذا مع عواقب تأتي على لبنان والمنطقة.من هنا لبنان يرفض بشكل قاطع توطينهم في لبنان

4 - وبما أنّه من غير الإنساني معارضة حركة الهجرة الناتجة عن الحرب، فإنه ينبغي أن يترك للاجئين اختيار وجهاتهم وتسهيل اندماجهم في المستقبل.
والجزء الكبير من المشكلة يكمن هنا.

وفي المقابل، فإنّه من الضروري تمويل هذه الحركة والتنبّه أكثر إلى ما يكلّفه استيعاب شعبٍ فقير كلّ ّالفقر من دون أدنى الموارد، وأن يقوم المجتمع الدولي بدعم هذا الشعب.

سوف يكون هناك من يرحّب باللاجئين وفق هواهم، وهناك من يقدم الدعم المالي عوض مواجهة تكاليف إقامة اللاجئين و/أو استيعابهم.

ويثير هذا الأمر مشكلة حاسمة حول فرص العمل. ومن الواضح أن التدريب سوف يحتل مكانًا مهمّا في مشروع الاندماج وعلينا التحدّث بالأمر. ولكن هناك مشكلة منهجيّة في أوروبا وبشكل خاص في جنوب المتوسّط: فقد كانت نسبة البطالة ذات رقمين قبل وصول اللاجئين إلى المنطقة.

وتشكّل هذه البطالة حجر عثرة أمام سياسة الدعم للمهاجرين، وسياسة تنمية قصيرة الأمد.هذا هو دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يساعد قادتنا على معالجة البطالة، واستعادة النمو والتخطيط لبرنامج أكثر إنسانية من أجل تقليص التجاوزات السياسية والأمنية التي شابت العالم. دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة وهذا هو السبب، المقتنعون بهذا الدور وأهمية الربط بين وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الحوار البنّاء والتقني والبراغماتي للمجتمعات المدنية، وقد ساهمت في تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمتوسط، والجمع بين كافّة المجالس الاقتصادية والاجتماعية اليورو-متوسطية،

وانني اتمنى ان تضم توصيات هذا المؤتمر النقاط التالية :

1) ضرورة التمييز بين المهاجرين والنازحين
2) الدعوة الى السلام
3) تكافل وتضامن اكبر من الاتحاد الاوروبي والبلدان الاخرى في العالم تجاه لبنان والاردن على الصعيد المالي والمعنوي.
4) دعم لانشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتوسطي الذي قد يساعد من خلال حوار المجتمعات المدنية الى معالجة البطالة واستعادة النمو والتخطيط مع المسؤولين.